صندوق المبارك للمتاجرة بالدولار الأمريكي
(مدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)

القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجع المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
المركز الرئيس
برج الفيصلية – الدور الرابع عشر
طريق الملك فهد
ص.ب: ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

رقم التسجيل ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري ١٠١٠٣٨٣٨٢١

هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢١٥ ٩٨٩٨
+٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٤٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٣٠

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق المبارك للمتاجرة بالدولار الأمريكي
(المدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)

الرأي:
لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق المبارك للمتاجرة بالدولار الأمريكي ("الصندوق") المدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة لمالكي الوحدات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي:
تمت مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقا لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية:
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية:
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجه عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق المبارك للمتاجرة بالدولار الأمريكي
(المدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار) – تتمة

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية - تتمة:

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٦٦)

الرياض: ٢٣ شعبان ١٤٤٢ هـ
(٥ أبريل ٢٠٢١)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ دولار أمريكي**	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ دولار أمريكي
الموجودات			
إيداعات مرابحة بالتكلفة المطفأة	٧، ٨	**١٨,٤٥٠,٠٠٠**	٢١,٨٥٠,٠٠٠
دخل عمولة خاصة مستحقة		**٢١,٦٨٣**	٩٥,٢٧١
رصيد لدى البنك	٧	**٢,٧٤٤,٦٠٢**	٧,٠٠٠
إجمالي الموجودات		**٢١,٢١٦,٢٨٥**	٢١,٩٥٢,٢٧١
المطلوبات			
أتعاب إدارة مستحقة		**١٢,٤١٨**	١١,٥٨١
مصاريف مستحقة الدفع		**٦,٣٠٧**	٥,٦٢٢
إجمالي المطلوبات		**١٨,٧٢٥**	١٧,٢٠٣
حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات (إجمالي حقوق الملكية)		**٢١,١٩٧,٥٦٠**	٢١,٩٣٥,٠٦٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**٢١,٢١٦,٢٨٥**	٢١,٩٥٢,٢٧١
وحدات مصدرة قابلة للاسترداد		**١,١٠٢,١١٥**	١,١٤٩,٥٣٦
صافي قيمة الموجودات العائد لكل وحدة		**١٩,٢٣**	١٩,٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ **دولار أمريكي**	٢٠١٩ دولار أمريكي
الدخل			
دخل عمولة خاصة		**٢٤٤,٤٠٩**	٥٥٨,٩١٢
إجمالي الدخل		**٢٤٤,٤٠٩**	٥٥٨,٩١٢
المصاريف			
أتعاب إدارة	٩	**(٤٣,٣٦٢)**	(٤٣,٨١١)
مصاريف أخرى	٩	**(٢٩,٢٥١)**	(٢٤,٤٥٢)
إجمالي المصاريف		**(٧٢,٦١٣)**	(٦٨,٢٦٣)
صافي دخل السنة		**١٧١,٧٩٦**	٤٩٠,٦٤٩
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**١٧١,٧٩٦**	٤٩٠,٦٤٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	٢٠٢٠ **دولار أمريكي**	٢٠١٩ دولار أمريكي
حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات في بداية السنة	**٢١,٩٣٥,٠٦٨**	٢١,٩٠٥,٤٠٩
صافي دخل السنة	**١٧١,٧٩٦**	٤٩٠,٦٤٩
الدخل الشامل الآخر للسنة	**-**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١٧١,٧٩٦**	٤٩٠,٦٤٩
الوحدات المصدرة والمستردة		
وحدات مصدرة خلال السنة	**١٣٩,٣٣٣**	٦٥,٣٣٣
وحدات مستردة خلال السنة	**(١,٠٤٨,٦٣٧)**	(٥٢٦,٣٢٣)
صافي التغيرات في الوحدات	**(٩٠٩,٣٠٤)**	(٤٦٠,٩٩٠)
حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات في نهاية السنة	**٢١,١٩٧,٥٦٠**	٢١,٩٣٥,٠٦٨

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠ **وحدات**	٢٠١٩ وحدات
الوحدات في بداية السنة	**١,١٤٩,٥٣٦**	١,١٧٣,٩٨٢
وحدات مصدرة خلال السنة	**٧,٢٦٩**	٣,٤٦٦
وحدات مستردة خلال السنة	**(٥٤,٦٩٠)**	(٢٧,٩١٢)
صافي التغيرات في الوحدات	**(٤٧,٤٢١)**	(٢٤,٤٤٦)
الوحدات في نهاية السنة	**١,١٠٢,١١٥**	١,١٤٩,٥٣٦

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ **دولار أمريكي**	٢٠١٩ دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل السنة		**١٧١,٧٩٦**	٤٩٠,٦٤٩
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إيداعات مرابحة بالتكلفة المطفأة		**١,١٠٠,٠٠٠**	(١,١٠٠,٠٠٠)
دخل عمولة خاصة مستحقة		**٧٣,٥٨٨**	١٥,٩٤٨
مصاريف مستحقة الدفع وأتعاب إدارة		**١,٥٢٢**	(١٣,٤٦٣)
صافي النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**١,٣٤٦,٩٠٦**	(٦٠٦,٨٦٦)
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من الوحدات المصدرة		**١٣٩,٣٣٣**	٦٥,٣٣٣
سداد الوحدات المستردة		**(١,٠٤٨,٦٣٧)**	(٥٢٦,٣٢٣)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(٩٠٩,٣٠٤)**	(٤٦٠,٩٩٠)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية		**٤٣٧,٦٠٢**	(١,٠٦٧,٨٥٦)
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		**٣,٢٠٧,٠٠٠**	٤,٢٧٤,٨٥٦
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	٧	**٣,٦٤٤,٦٠٢**	٣,٢٠٧,٠٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

١- عام

إن صندوق المبارك للمتاجرة بالدولار الأمريكي ("الصندوق") هو صندوق استثماري غير محدد المدة. ويتمثل الهدف الاستثماري للصندوق في الحفاظ على رأس المال وتحقيق نمو قصير الأجل من خلال الاستثمار في معاملات الأدوات المالية المتحفظة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تم تأسيس الصندوق بتاريخ ١٩ رجب ١٤١٤هـ (الموافق ١ يناير ١٩٩٤) من قبل البنك العربي الوطني ("البنك"). إن عنوان مدير الصندوق هو شركة العربي الوطني للاستثمار، ص.ب. ٢٢٠٠٠٩، الرياض ١١٣١١، المملكة العربية السعودية.

طبقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ٢٠٠٥-٨٣-١ وبتاريخ ٢١ جمادى الأول ١٤٢٦ هـ (الموافق ٢٨ يونيو ٢٠٠٥) الصادر عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية بشأن اللوائح المتعلقة بالأشخاص المرخص لهم، قام البنك بتحويل عمليات إدارة الموجودات إلى شركة العربي الوطني للاستثمار ("مدير الصندوق")، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك، وذلك اعتبارا من ١ يناير ٢٠٠٨.

قام الصندوق بتعيين شركة البلاد للاستثمار ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ ومسجل للصندوق. يتم دفع أتعاب خدمات الحفظ والمسجل من قبل الصندوق.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦) واعتباراً من ٦ صفر ١٤٣٨هـ (الموافق ٦ نوفمبر ٢٠١٦) للائحة صناديق الاستثمار الجديدة ("اللائحة المعدلة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٣٧هـ (الموافق ٢٣ مايو ٢٠١٦)، والتي تنص على الأمور التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها مجتمعة بـ"المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الاستمرارية.

تم عرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للصندوق، وتم تقريب كافة المبالغ لأقرب دولار أمريكي، ما لم يرد خلاف ذلك.

٤- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة المطبقة من قبل الصندوق عند إعداد قوائمه المالية:

٤-١ الأدوات المالية

(أ) التصنيف

طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية ومطلوباته المالية عند الاثبات الأولي لها إلى فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية المبينة أدناه.

وعند تطبيق هذا التصنيف، يتم اعتبار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مقتناه لأغراض المتاجرة إذا:

(أ) تم الاستحواذ عليها أو تكبدها بشكل رئيسي لغرض بيعها أو إعادة شرائها على المدى القريب، أو

(ب) كانت عند الإثبات الأولي لها جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد بشأنها دليل على آخر نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير، أو

(ج) كانت عبارة عن أداة مشتقة (فيما عدا المشتقات التي تمثل عقد ضمان مالي، أو الأداة المالية المخصصة كأداة تغطية فعالة).

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١ الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية إما كمقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من:

- نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات المالية.
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة في حالة اقتنائها ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

- الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا:

١) لم ينشا عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، و

٢) لم يكن الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال هدفه إما تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو تحصيل التدفقات النقدية والبيع معاً، أو

٣) تم تخصيص الأصل، عند الاثبات الأولي، بشكل غير قابل للإلغاء كأصل مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات والذي قد ينشأ خلاف ذلك عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.

- تتضمن استثمارات الصندوق استثمارات في أدوات مالية لصناديق استثمارية تم الاستحواذ عليها بصورة رئيسية لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر.

المطلوبات المالية

- المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة انطباق تعريف الاقتناء لأغراض المتاجرة عليها. لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإثبات

يقوم الصندوق بإثبات الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية – التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) – بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصل.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١ الأدوات المالية (تتمة)

(٣) القياس الأولي
يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم إثبات كافة تكاليف المعاملات الخاصة بتلك الأدوات مباشرةً في الربح او الخسارة.

يتم في الأصل قياس الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة لها زائداً أي تكاليف عرضية متعلقة مباشرةً بعملية الاستحواذ أو الإصدار.

(٤) القياس اللاحق
بعد القياس الأولي، يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية، المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة. ويتم إثبات التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك في قائمة الدخل الشامل. ويتم إثبات العمولة وتوزيعات الأرباح المحققة أو المدفوعة عن هذه الأدوات بصورة مستقلة كدخل أو مصروف عمولة ودخل أو مصروف توزيعات أرباح في قائمة الدخل الشامل.

(٥) التوقف عن إثبات الأدوات المالية
يتم بصورة رئيسية التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يقم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية.

وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

يتوقف الصندوق عن اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

(٦) مقاصة الأدوات المالية
تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموما على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

(٧) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
يقوم الصندوق، على أساس مستقبلي، بإجراء تقويم لخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة، ويتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا وعلى مدى العمر. تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التعثر بشأن أداة مالية ما خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. لكن عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٢ المحاسبة بتاريخ التداول

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق.

٤-٣ النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي من النقد في الصندوق والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة والتي تخضع إلى مخاطر غير جوهرية بشأن التغيرات في القيمة وفترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

إن الاستثمارات قصيرة الأجـل غير المقتناة لغـرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجـل وحسابات الهامش المقيدة لا تعتبر نقدية وشبه نقدية.

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من النقدية وشبه النقدية كما هو موضح أعلاه، بعد خصم الحسابات المكشوفة القائمة لدى البنوك عندما ينطبق ذلك.

٤-٤ المصاريف المستحقة الدفع

يتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ الواجبة الدفع مستقبلا لقاء الخدمات المستلمة، سواءً قدمت بها فواتير من الموردين أم لا. ويتم إثباتها في الأصل بالقيمة العادلة، ولاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

٤-٥ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات (قانونية أو متوقعة) على الصندوق ناتجة عن أحداث سابقة، وأن تكاليف سداد الالتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق به. وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائمًا، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

وفي الحالات التي من المتوقع فيها تعويض بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص ما من قبل جهة أخرى، فإنه يتم إثبات المبلغ المستحق القبض كأصل وذلك عندما يكون في حكم المؤكد بأنه سيتم استلام التعويض وأنه من الممكن قياس المبلغ المستحق القبض بشكل موثوق به.

٤-٦ الزكاة وضريبة الدخل

وفقاً للنظام الضريبي الحالي في المملكة العربية السعودية فإن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية.

٤-٧ الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٧ الوحدات القابلة للاسترداد (تتمة)

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في حقوق الملكية. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عمليات إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية.
لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

يبلغ رأسمال الصندوق ١١,٠٢١,١٥٠ دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١١,٤٩٥,٣٦٠ دولار أمريكي)، مقسماً إلى ١,١٠٢,١١٥ وحدة (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,١٤٩,٥٣٦ وحدة) تمت المساهمة بها، قيمة كل منها ١٠ دولار أمريكي. وقد تم سداد كافة الوحدات المصدرة التي تمت المساهمة بها. يتكون رأسمال الصندوق من هذه الوحدات المساهم بها، وتم تصنيفها كأدوات حقوق ملكية. يستحق سداد هذه الوحدات المساهم بها على أساس حصة الصندوق التناسبية في صافي قيمة موجودات الصندوق عند تصفية الصندوق.

٤-٨ دخل العمولة الخاصة

يتم اثبات دخل العمولة الخاصة، بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من الموجودات المالية غير المشتقة المقاسة بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل الشامل وذلك باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. ويمثل معدل العمولة الفعلي المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية (أو لفترة أقصر، حيثما كان ذلك ملائماً) إلى القيمة الدفترية للأداة المالية عند الاثبات الأولي. وعند احتساب معدل العمولة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بمراعاة كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

٤-٩ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد الوحدات القائمة في نهاية السنة.

٤-١٠ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الشامل وذلك بتاريخ الإقرار بأحقية استلامها. وبالنسبة للسندات الأسهم المتداولة، فإنه يتم إثباتها عادةً بتاريخ توزيعات الأرباح السابقة. ويتم إثبات توزيعات الأرباح من سندات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الشامل.

٤-١١ صافي الربح أو الخسارة الناتج عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يمثل صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة أو المصنفة عند الاثبات الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك باستثناء العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح والمصاريف.

تمثل الأرباح والخسائر غير المحققة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية للسنة والناتجة عن عكس قيد الأرباح والخسائر غير المحققة الخاصة بالأدوات المالية للفترة السابقة والتي تم تحقيقها خلال فترة إعداد القوائم المالية. يتم احتساب الأرباح والخسائر المحققة عن عمليات استبعاد الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة تكلفة المتوسط المرجح. وتمثل تلك الأرباح والخسائر الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للأداة المالية ومبلغ الاستبعاد أو المدفوعات أو المقبوضات النقدية التي تمت بشأن عقود المشتقات (باستثناء المدفوعات أو المقبوضات بشأن حسابات الهامش على الضمانات لقاء تلك الأدوات المالية).

٤-١٢ أتعاب الإدارة

يتم إثبات أتعاب إدارة الصندوق على أساس مبدأ الاستحقاق وتحمل على قائمة الدخل الشامل. يتم تحميل أتعاب إدارة الصندوق وفقا للمعدلات المتفق عليها مع مدير الصندوق وكما هو منصوص عليه في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضًا بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (١٠).

٤-١٤ تحويل العملات الأجنبية

تحول المعاملات بالعملات الأجنبية للدولار الأمريكي بأسعار التحويل السائدة بتواريخ إجراء المعاملات. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

ويعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ اعداد القوائم المالية.

يتم اثبات فروقات تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي خسائر تحويل عملات أجنبية، باستثناء تلك الناتجة عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم اثباتها كبند من بنود صافي ربح الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٥- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية، طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب أيضًا من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتم تقويم هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات بشأن الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنية بصورة مستمرة. يتم إثبات التعديلات على التقديرات بأثر مستقبلي. وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

يتطلب قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور.

علاوة على ذلك، ليس لدى مجلس الإدارة ولا مدير الصندوق علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. عليه، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٦أ. المعايير الجديدة المطبقة خلال السنة

هناك العديد من التعديلات والتفسيرات الجديدة المطبقة لأول مرة في ٢٠٢٠، لكن ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومعيار المحاسبة الدولي (٣٩): إحلال سعر الفائدة المرجعي

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومعيار المحاسبة الدولي (٣٩) الأدوات المالية: يوفر الإثبات والقياس عفاءً من الإعفاءات التي تسري على كافة أدوات تغطية المخاطر التي تتأثر مباشرة بإحلال سعر الفائدة المرجعي. تتأثر أداة التغطية إذا نتج عن الإحلال حالات عدم تأكد من توقيت أو قيمة التدفقات النقدية المستندة إلى المؤشرات المرجعية للبند المغطى أو أداة تغطية المخاطر. لا يوجد للتعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) ومعيار المحاسبة الدولي (٨): تعريف الأهمية النسبية

تقدم التعديلات تعريفًا جديدًا للأهمية النسبية ينص على أن "المعلومات تكون ذات أهمية نسبية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر إغفالها أو تحريفها أو حجبها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية المعدة لغرض عام وذلك على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية عن المنشأة المُعِدة للقوائم المالية." توضح التعديلات أن الأهمية النسبية تتوقف على طبيعة وحجم المعلومات، سواء كانت بصورة منفردة أو مجتمعة مع معلومات أخرى، في سياق القوائم المالية. إن "تحريف المعلومات يكون جوهريًا إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية. إن هذه التعديلات ليس لها أي أثر على القوائم المالية للصندوق وليس من المتوقع أن يكون لها أي أثر مستقبلي عليه.

الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨

إن الإطار المفاهيمي ليس معيارًا ولا تُلغي المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار آخر. يتمثل الغرض من الإطار المفاهيمي في مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير، ومساعدة المُعدِّين على تطوير سياسات محاسبية متسقة في الحالات التي لا يوجد فيها معيار ساري، ومساعدة جميع الجهات على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على المنشآت التي قامت بوضع سياساتها المحاسبية بناءً على الإطار المفاهيمي. يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل بعض المفاهيم الجديدة، والتعريفات المحدثة ومعايير إثبات الموجودات والمطلوبات، ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

٦ب. المعايير الصادرة وغير سارية المفعول بعد

هناك العديد من المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق.

- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) – "عقود التامين"
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة
- الرجوع إلى الإطار المفاهيمي - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٣)
- الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٦)
- العقود المتوقع خسارتها - تكاليف الوفاء بالعقود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٧)
- تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١) – تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة – الشركة التابعة المطبقة للمعايير الدولية لأول مرة
- المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) الأدوات المالية – الأتعاب التي تكون في حدود اختبار نسبة ١٠٪ لغرض التوقف عن إثبات المطلوبات المالية
- معيار المحاسبة الدولي (٤١) الزراعة - الضرائب في قياسات القيمة العادلة

سيطبق الصندوق المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة بتواريخ سريانها المعنية. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على الصندوق.

٧- النقدية وشبه النقدية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ دولار أمريكي
رصيد لدى البنك	**٢,٧٤٤,٦٠٢**	٧,٠٠٠
إيداعات مرابحة وفترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل	**٩٠٠,٠٠٠**	٣,٢٠٠,٠٠٠
إجمالي النقدية وشبه النقدية	**٣,٦٤٤,٦٠٢**	٣,٢٠٧,٠٠٠

٨- إيداعات المرابحة بالتكلفة المطفأة

إن إيداعات المرابحة عبارة عن طريقة إسلامية لإيداعات المال لدى أطراف أخرى في المملكة العربية السعودية وبقية الشرق الأوسط.

تخضع الاستثمارات في إيداعات المرابحة بالتكلفة المطفأة لتقويم الانخفاض في القيمة بناءً على طريقة خسائر الائتمان المتوقعة طبقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩). وقد تبين للإدارة بأن المخصص بموجب طريقة خسائر الائتمان المتوقعة غير جوهري.

٩- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

أتعاب الإدارة والمعاملات الأخرى

يدفع الصندوق أتعاب إدارة بحد أقصى ٠,٢٠٪ سنويًا، ويتم احتسابها على أساس إجمالي صافي قيمة الموجودات بتاريخ كل يوم تقويم. إضافة الى ذلك، يحق لمدير الصندوق أيضًا تحميل أتعاب أخرى بحد أقصى ٠,٥٠٪ سنويا، يتم احتسابها على أساس إجمالي صافي قيمة الموجودات بتاريخ كل يوم تقويم للوفاء بمصاريف الصندوق.

إن أتعاب الإدارة وقدرها ٤٣,٣٦٢ دولار أمريكي (٢٠١٩: ٤٣,٨١١ دولار أمريكي) والأتعاب الأخرى وقدرها ٢٩,٢٥١ دولار أمريكي (٢٠١٩: ٢٤,٤٥٢ دولار أمريكي) الظاهرة في قائمة الدخل الشامل، تمثل الأتعاب المحملة من قبل مدير الصندوق خلال السنة كما هو مبين أعلاه.

تم إظهار أتعاب الإدارة المستحقة والأتعاب الأخرى المستحقة لمدير الصندوق في نهاية السنة في قائمة المركز المالي. إن البنك (الشركة الأم لمدير الصندوق) هو البنك الذي يتعامل معه الصندوق. خلال السنة، حقق الصندوق دخل عمولة خاصة قدره ٢٧,٥٣٧ دولار أمريكي (٢٠١٩: ١٥,٧٦٨ دولار أمريكي) عن إيداعات المرابحة التي تمت لدى البنك.

١٠- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية للصندوق من الأرصدة لدى البنوك والموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تتكون المطلوبات المالية للصندوق من أتعاب الإدارة. تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وذلك نظراً لإمكانية تسييلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

تبين لإدارة الصندوق بأن القيمة العادلة للأرصدة لدى البنوك وإيداعات المرابحة قصيرة الأجل ودخل العمولة الخاصة المستحقة تقارب قيمتها الدفترية إلى حد كبير نظرًا لتواريخ الاستحقاق قصيرة الأجل لهذه الأدوات.

يتم تقييم إيداعات المرابحة من قبل الصندوق وفقًا لمؤشرات مثل أسعار العمولات وعوامل المخاطر الخاصة بالدولة والملاءة الائتمانية الخاصة بالأطراف الأخرى. وبناء على هذا التقويم، يتم تجنيب المخصصات لقاء الخسائر المتوقعة لإيداعات المرابحة. تم تقييم خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات المرابحة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل إدارة الصندوق على أنها غير هامة.

١١- الموجودات المالية والمطلوبات المالية

فيما يلي بيان الموجودات المالية، بخلاف الأرصدة لدى البنوك، المقتناة من قبل الصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ دولار أمريكي
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة		
إيداعات مرابحة بالتكلفة المطفأة	**١٨,٤٥٠,٠٠٠**	٢١,٨٥٠,٠٠٠
دخل عمولة خاصة مستحقة	**٢١,٦٨٣**	٩٥,٢٧١
إجمالي الموجودات المالية	**١٨,٤٧١,٦٨٣**	٢١,٩٤٥,٢٧١

فيما يلي بيان المطلوبات المالية المقتناة من قبل الصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ دولار أمريكي
المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة		
أتعاب إدارة	**١٢,٤١٨**	١١,٥٨١
مصاريف مستحقة الدفع	**٦,٣٠٧**	٥,٦٢٢
إجمالي المطلوبات المالية	**١٨,٧٢٥**	١٧,٢٠٣

١٢- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

تتمثل المطلوبات المالية الرئيسية للصندوق في المصاريف المستحقة الدفع.

يوجد لدى الصندوق أيضاً موجودات مالية في شكل نقدية وشبه نقدية وموجودات متداولة أخرى والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من أعماله العادية وتنشأ مباشرة منها.

١٢- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تخضع العمليات المالية الخاصة بالصندوق للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر الناتجة عن إخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد الصندوق لخسارة مالية. اعتمد الصندوق سياسة التعامل فقط مع الجهات ذات الملاءة الائتمانية، والتي تكون المخاطر الائتمانية لها منخفضة. يسعى الصندوق إلى مراقبة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان، والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة ليست ذات علاقة والتقييم المستمر للملاءة الائتمانية لتلك الأطراف الأخرى. يحتفظ الصندوق بالحسابات البنكية وإيداعات المرابحة لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني جيد.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ دولار أمريكي
إيداعات مرابحة بالتكلفة المطفأة	**١٨,٤٥٠,٠٠٠**	٢١,٨٥٠,٠٠٠
دخل عمولة خاصة مستحقة	**٢١,٦٨٣**	٩٥,٢٧١
رصيد لدى البنك	**٢,٧٤٤,٦٠٢**	٧,٠٠٠
	٢١,٢١٦,٢٨٥	٢١,٩٥٢,٢٧١

قامت الإدارة بإجراء تقويم لخسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، وبناءً على هذه التقويم، تعتقد الإدارة بأنه لا داعي لإثبات أي خسارة انخفاض جوهرية في القيمة الدفترية للنقدية وشبة النقدية وإيداعات المرابحة.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يقارب القيمة العادلة له.

تنص شروط وأحكام الصندوق على استرداد الوحدات مرتين في الأسبوع، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. إن النقدية وشبة النقدية الخاصة بالصندوق تُعتبر قابلة للتحقيق فورًا وكافية لتغطية متطلبات الاسترداد قصيرة الأجل. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة بصورة منتظمة والتأكد من توفر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات عند نشوئها.

مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لا يوجد لدى الصندوق أية تعرضات هامة لمخاطر العملات حيث أن كافة الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية الخاصة به مسجلة بالدولار الأمريكي. لم يقم الصندوق بإجراء أي معاملات هامة بعملات عدا الدولار الأمريكي خلال السنة، كما أن الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تمثل مخاطر أسعار العمولات الخاصة المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق. ليس لدى الصندوق أية موجودات أو مطلوبات مالية مرتبطة بمعدل عمولة عائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولا يتعرض لأي مخاطر أسعار عمولات خاصة هامة.

١٣- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليل للموجودات والمطلوبات حسب الفترة المتوقع فيها استردادها أو سدادها، على التوالي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	***خلال ١٢ شهرًا دولار أمريكي***	***بعد ١٢ شهرًا دولار أمريكي***	***الإجمالي دولار أمريكي***
الموجودات			
إيداعات مرابحة بالتكلفة المطفأة	٩٠٠,٠٠٠	١٧,٥٥٠,٠٠٠	١٨,٤٥٠,٠٠٠
دخل عمولة خاصة مستحقة	٢١,٦٨٣	-	٢١,٦٨٣
رصيد لدى البنك	٢,٧٤٤,٦٠٢	-	٢,٧٤٤,٦٠٢
إجمالي الموجودات	**٢٠,٣١٦,٢٨٥**	**٩٠٠,٠٠٠**	**٢١,٢١٦,٢٨٥**
المطلوبات			
أتعاب إدارة مستحقة	-	-	-
مصاريف مستحقة الدفع	١٨,٧٢٤	-	١٨,٧٢٤
إجمالي المطلوبات	**١٨,٧٢٤**	**-**	**١٨,٧٢٤**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	*خلال ١٢ شهرًا دولار أمريكي*	*بعد ١٢ شهرًا دولار أمريكي*	*الإجمالي دولار أمريكي*
الموجودات			
إيداعات مرابحة بالتكلفة المطفأة	٣,٢٠٠,٠٠٠	١٨,٦٥٠,٠٠٠	٢١,٨٥٠,٠٠٠
دخل عمولة خاصة مستحقة	٩٥,٢٧١	-	٩٥,٢٧١
رصيد لدى البنك	٧,٠٠٠	-	٧,٠٠٠
إجمالي الموجودات	٣,٣٠٢,٢٧١	١٨,٦٥٠,٠٠٠	٢١,٩٥٢,٢٧١
المطلوبات			
أتعاب إدارة مستحقة	١١,٥٨١	-	١١,٥٨١
مصاريف مستحقة الدفع	٥,٦٢٢	-	٥,٦٢٢
إجمالي المطلوبات	١٧,٢٠٣	-	١٧,٢٠٣

١٤- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم تقويم في السنة هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

١٥- الأثر الناتج عن كوفيد-١٩

خلال مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا ("كوفيد-١٩") على أنه جائحة اعترافًا بانتشاره السريع في جميع أنحاء العالم. وقد أثر تفشي الفيروس أيضًا على منطقة مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. واتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم خطوات بهدف احتواء انتشار الفيروس. وقامت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص بإغلاق الحدود، وإصدار إرشادات للتباعد الاجتماعي، وفرض الإغلاق وحظر التجول على مستوى البلاد.

واستجابة للانتشار السريع للفيروس وما نتج عنه من اضطراب لبعض الانشطة الاجتماعية والاقتصادية واستمرارية الاعمال، قام مدير الصندوق باتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والوقائية، بما في ذلك تفعيل العمل عن بعد لضمان سلامة الموظفين وأسرهم.

كما بتاريخ القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تأثرت النتائج التشغيلية والمالية الخاصة بالصندوق بسبب تفشي كوفيد -١٩ وبصورة رئيسية نتيجة انخفاض القيمة العادلة لاستثمارات الصندوق بما يتماشى مع اتجاه انخفاض أسعار الوحدات. تم عكس أثر الجائحة على النتائج التشغيلية والمالية الخاصة بالصندوق حتى تاريخ القوائم المالية في صافي قيمة الموجودات وقيمة الاستثمارات. قد تؤثر هذه التطورات أيضاً على النتائج المالية والتدفقات النقدية والوضع المالي مستقبلاً، وسيستمر مدير الصندوق في تقويم طبيعة ومدى الأثر الناتج عن ذلك على الأعمال التجارية والنتائج المالية للصندوق.

١٦- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ١٨ شعبان ١٤٤٢هـ (الموافق ٣١ مارس ٢٠٢١).